

اضطرابات في شركة حمامة بريطانية متهمة بتنفيذ أجنادات ابن سلمان



عندما احتجز ولي العهد محمد بن سلمان ما يقرب من 400 من أقوى الشخصيات في بلاده في فندق فاخر في عام 2017 وجردهم من ثرواتهم، يُزعم أن شركة حمامة بريطانية لعبت دورًا مهمًا في ذلك.

وبحسب ما ورد، فقد قامت شركة كليفورد تشانس -وهي شركة قانونية عملاقة مقرها في لندن- ببناء على أوامر من محمد بن سلمان بتسهيل نقل الأصول قسرًا من محطة تلفزيونية سعودية إلى الحكومة.

وفي المجمل، تم الاستيلاء على أصول بقيمة 100 مليار دولار من المعتقلين، ومن بينهم خصوم سياسيون للأمير محمد. ويُزعم أن بعضهم تعرض للضرب والحرمان من النوم والاحتجاز في أوضاع مرهقة.

بعد مرور سبع سنوات على عملية التطهير المشينة في فندق ريتز كارلتون في الرياض، توسعت شركة كليفورد تشانس - التي ارتفعت إيراداتها العالمية بنسبة 9% إلى 2.3 مليار جنيه إسترليني في السنة المالية الماضية - في السعودية لتصبح "قوة قانونية لا مثيل لها"، وفقًا لموقعها على الإنترنت.

وتتمتع الشركة بقاعدة عملاء حكومية كبيرة، بما في ذلك الوزارات الرئيسية وصندوق الاستثمار العام السيادي. وفي عام 2023، وبعد تغيير قانوني، أصبحت ذراعها السعودية، Chance Clifford H&AS - وهي مشروع مشترك مع شركة محلية - واحدة من أولى الشركات الأجنبية المعتمدة لممارسة القانون.

وفي الشهر الماضي فقط، حصلت الشركة على جائزة أفضل مكتب محاماة في السعودية لهذا العام، خلال حفل توزيع الجوائز المذهل الذي أقيم في دبي.

والآن تواجه الروابط طويلة الأمد بين الشركة والنظام السعودي التدقيق بعد تكليفها بإعداد تقييم "مستقل" لسجل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان كجزء من محاولة البلاد لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2034 - وهو التقرير الذي تم إدانته بشدة باعتباره "تبييضًا".

وعلمت "المراقب" أن شركة محاماة أخرى على الأقل تم الاتصال بها لإجراء التقييم رفضت ذلك بسبب مخاوف تتعلق بالسمعة ومخاوف بشأن تضارب المصالح.

لكن الفرع السعودي لشركة كليفورد تشانس - الذي تضمن عمله الأخير أيضًا الإشراف على صفقة ملعب كرة قدم بمليارات الجنيهات الاسترلينية لناديين في الدوري السعودي للمحترفين - وافق على التعيين.

ويُعتقد أن الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) ، الهيئة الحاكمة لكرة القدم العالمية، وافق على التعيين.

وكان من المفترض أن يقدم التقييم، الذي كان مطلوبًا كجزء من عملية تقديم العروض من جانب الفيفا، صورة مستقلة وغير متحيزة لسياق حقوق الإنسان في المملكة.

وتقول المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، التي تقول الفيفا إنها تلتزم بها ، إن مثل هذه التقييمات يجب أن "تشمل جميع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا كنقطة مرجعية".

لكن الوثائق التي اطلعت عليها صحيفة "أوبزرفر" تظهر أن شركة Chance Clifford H&AS وافقت على الحد بشدة من نطاق تقريرها بعد طلب من الاتحاد السعودي لكرة القدم، والذي وافقت عليه الفيفا أيضًا.

وتعني القيود أن التقرير نظر فقط إلى حقوق الإنسان المعترف بها في المملكة العربية السعودية -

وليس تلك المعترف بها عالميًا - والتي اعتبرها الاتحاد السعودي لكرة القدم ذات صلة.

على مدار 39 صفحة، لا يوجد ذكر للتمييز ضد الأشخاص من مجتمع LGBTQ+ في السعودية، أو تجريم النشاط الجنسي بين نفس الجنس، أو الضوابط المفروضة على حرية التعبير وحظر النقابات العمالية أو عمليات الإخلاء القسري، كما حدث أثناء بناء مدينة نيوم العملاقة.

في ملاحظات المنهجية الخاصة بالتقرير، تقول Chance Clifford H&AS إن النطاق "حدده الاتحاد السعودي لكرة القدم بالاتفاق مع الفيفا". تكشف الملاحظات أيضًا أن المراجعة اكتملت بعد ستة أسابيع فقط من العمل المكتبي واعتمدت فقط على المقابلات مع الوزارات الحكومية. لم تتم استشارة جماعات حقوق الإنسان والمتضررين من الانتهاكات المزعومة، مثل العمال المهاجرين.

في الأسبوع الماضي، هاجم تحالف من 11 منظمة حقوقية التقرير ووصفه بأنه "معيب بشكل قاتل"، زاعمًا أنه قلل بشكل كبير من "الخطر الشديد" المتمثل في استضافة كأس العالم في السعودية.

وقالت جوليا ليجنر، المديرية التنفيذية لمنظمة القسط لحقوق الإنسان، وهي منظمة سعودية في الشتات، إن التقرير "قدم منظورًا محدودًا ومضللًا وإيجابيًا بشكل مفرط"، بينما وصفه جيمس لينش من منظمة فيرسكوير، وهي منظمة غير ربحية للدفاع عن حقوق الإنسان، بأنه "تبييض".

وقال لينش إنه "من غير المعقول" و"من الغريب حقًا" أن تتجاهل شركة كليفورد تشانس - المعروفة بممارساتها في مجال حقوق الإنسان في المملكة المتحدة - المعايير الدولية للموافقة على المعايير التي وضعها الاتحاد السعودي لكرة القدم. وأضاف أن فشلها في التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين كان "جنونياً تماماً".

وأضاف "إن هذا يشكل انحرافاً كبيراً عن الممارسة المعتادة. فقد يقولون: انظر، لم يكن لدينا الوقت الكافي. ولكن هذا ليس مقبولاً. إما أن لا تأخذوا هذا الأمر على محمل الجد، أو لا تطلقوا عليه تقييماً مستقلاً لحقوق الإنسان - لأنه ليس كذلك".

كما اتُهمت الشركة بانتقاء التعليقات من هيئات الأمم المتحدة، وتجاهل النتائج الأكثر إدانة، مثل تلك المتعلقة بالنساء والفتيات اللاتي يواجهن إجراءات جنائية إذا تقدمن بشكاوى في قضايا الاعتداء الجنسي.

ولم يتم تضمين أي تقارير من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، ولا يوجد ذكر لمقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، ولا لتطهير الريتز كارلتون.

وقال ستيف كوكبيرن، رئيس حقوق العمال والرياضة في منظمة العفو الدولية: "من المذهل أن شركة H&AS الطريق الفيفا تمهد أن الفاضح ومن، تقييما من الصارخة المخاطر هذه مثل أغفلت Clifford Chance لها للقيام بذلك".

وقد تسبب الجدل بشأن التقرير، الذي نشرته الفيفا لأول مرة في يوليو/تموز الماضي لكنه لم يحظ باهتمام كبير، في حالة من الفوضى في المقر الرئيسي لمكتب كليفورد تشانس في كاناري وارف.

تشتهر الشركة بعملها الخيري وحقوق الإنسان، ويشارك أحد شركائها في رئاسة جمعية محامي الأعمال وحقوق الإنسان. ولكن وفقاً لأشخاص مطلعين على التقييم، لم يتم التشاور مع الموظفين الرئيسيين ذوي الخبرة ذات الصلة. وقال أحد المصادر: "لقد خلق ذلك عاصفة داخلية".

وقال آخر: "إنها قطعة رديئة من العمل. وكان من الخطأ أن يتولى أي شخص جدير بالثقة هذه المهمة نظراً لأن المعايير كانت محدودة للغاية. وبالنظر إلى الشروط المرفقة، لم يكن هناك طريقة للقيام بذلك بطريقة أخلاقية".

وتشير هذه التدايعات أيضاً تساؤلات أوسع نطاقاً أمام الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بشأن نزاهة عرض السعودية لاستضافة كأس العالم مع اقتراب موعد التصويت لتأكيد فوز المملكة باستضافة 2034.

وقد أثار العرض جدلاً منذ البداية بعد أن اتخذ مجلس الفيفا، بقيادة رئيس المنظمة جيانى إنفانتينو، خطوات يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها تساعد في تمهيد الطريق أمام المملكة للنجاح، بما في ذلك اتخاذ قرار باستضافة بطولة 2030 على ثلاث قارات - مما أدى إلى تقييد أهلية الاستضافة لعام 2034 على آسيا أو أوقيانوسيا. كانت هناك أيضاً عملية متسارعة منحت الدول 25 يوماً فقط للتعبير عن نواياها.

وبعد أن ظهرت السعودية كمتقدم وحيد لاستضافة البطولة، هاجم الاتحاد النرويجي لكرة القدم العملية ووصفها بأنها "غير شفافة بما فيه الكفاية". ويصر الاتحاد الدولي لكرة القدم على أنها كانت عادلة.

ومن المنتظر أن يتم التصديق على اختيار السعودية كدولة مضيعة في اجتماع كونغرس الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) في 11 ديسمبر/كانون الأول في زيورخ، حيث سيصوت أعضاء المنظمة البالغ عددهم 211 عضواً.